الصباح AL-SABAH

وزارة النقل اليمنية: الحوثيون يغامرون بمقدرات اليمن

«وكالات» : اعتبرت وزارة النقل اليمنيـــة أن الحوثيين يغامرون بمقـــدرات اليمن، وأشار نائب وزير النقل اليمني ناصر شريف إلى أن ما يفعله الحوثيون لا يخدم اليمن بقدر ما يخدم إيران.

جاء تعليـــق وزارة النقل اليمنية بعد قصف إسرائيلي طال مطار صنعـــاء الدولي، متسببة بـ«تدمير كامل» لآخر طائرة كانت تعمل فيه بحسب مصادر يمنية وإسرائيلية، وذلك ردًا على هجمـــات الحوثيين المتواصلة على إسرائيل.

وبعد بضع ســـاعات من القصـــف، نشر المدير العام لمطار صنعاء خالد الشايف مقطع فيديو على حســـابه على «إكـــس» يُظهر طائرة تابعة للخطوط الجوية اليمنية تحترق ويتصاعد منها دخان أسود كثيف.

فيما نشرت الخطوط الجوية اليمنية بيانا على «إكس» تنديدا بالهجوم، لافتة الى إنه نفذ «قبل لحظات فقط» من بدء صعود الحجّاج على متنها، «ضمن رحلة تفويج مجدولة، حاصلة على كافة التصاريح اللازمة من جميع الجهات المعنية».

أتى استهداف مطار صنعاء غداة إعلان الجيش الإسرائيلي اعتراض صاروخ ومقذوف أطلقا من اليمن، إضافة إلى إسقاطه صاروخا أطلق الأحد وصاروخين آخرين أطلقهما الحوثيون الخميس.

القصف الإسرائيلي دمر آخر طائرة في اليمن

وأعلن المتمردون الحوثيون المدعومـــون مـــن إيـــران مسؤوليتهم عن هجمات في الأيام الأخيرة استهدفت مطار بن غوريون في تل أبيب.

وندّد مبعوث الأمم المتحدة الخـــاص إلى اليمـــن هانس غروندبـــرغ في بيان الأربعاء بـ«المواجهة العسكرية الجارية بين أنصـــار الله وإسرائيل»، مضيفا أنها «تُفاقم هشاشة الأوضاع في اليمن والمنطقة».

بين السادس والسابع من أيار، شنت إسرائيل غارات مكثفة على المطار حيث تقوم الخطوط الجوية اليمنية بتسيير رحلات محدودة وجهتها الرئيسية عمّان بالإضافة إلى استقبال الرحلات الإنسانية التي تديرها الأمم المتحدة.

وأعلن المتمردون حينها أنّ المطار «دُمّر بالكامل» وقدروا حجم الخسائر التي لحقت به بنحو 500 مليون دولار.

ومنذ انـــدلاع الحرب بين إسرائيل وحمـــاس في قطاع غزة إثر هجوم غير مسبوق شنّته الحركة على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023، نفذ المتمرّدون الحوثيون في اليمن عشرات الهجمات الصاروخية ضدّ إسرائيل وضدّ ســـفن في البحر الأحمر يؤكدون ارتباطها بها، في خطوة أدرجوها في إطار إسنادهم للحركة الفلسطينية.

وهدّدت إسرائيل قبل نحو أسبوعين باســـتهداف قادة الحوثـــيين بعـــد أن قصفت ميناءين تابعين لهم.

لكن الحوثيين صعّدوا من تهديداتهم وأعلنوا «بدء العمل على فرض حظر بحري» على ميناء حيفا الإسرائيلي، محذّرين السفن المتّجهة إلى هذا المرفق من أنـــه بـــات «ضمن بنك الأهداف».

توتر جنوب لبنان.. و«اليونيفيل» ترفض التدخل بنشاط جنودها

قوات اليونيفيل جنوب لبنان

«وكالات» : تتواصل الإشـــكالات في الجنوب اللبناني بين عناصر من قوات اليونيفيل وأهالي المناطق، على خلفية قيام عناصر القوات الدولية بمهامها في حفظ الأمن.

فقد حصل إشكال، أمس الأربعاء، بين دورية مؤللة من قوات «اليونيفيل» وأهالي من بلدة ياطر في قضاء بنت جبيل، على خلفية دخول الدورية إلى أحد الأحياء في البلدة.

في حين توجهت قوة من الجيش اللبناني إلى الموقع لحل المشكلة، بينما أفادت بعض المصادر المحلية بتطور الإشكال وإشهار البعض سلاحا بوجه القوات الأممية.

كما حصل إشكال ثان في بلدة فرون بين اليونيفيل والأهالي أيضا بسبب دخول الدورية إلى بلدتهم بدون مرافقة الجيش اللبناني.

من جهته، أكد المتحدث الرسمي باسم القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل)، أندريا تيننتي، أن أي تدخّل في أنشطة جنود حفظ السلام أمرٌ غير مقبول ويتعارض مع التزامات لبنان بموجب القرار 1701.

كما ذكّر في بيان صحافي «الجميع بأن قوات حفظ السلام تعمل في الجنوب بناءً على طلب الحكومة اللبنانية، وبتكليف من مجلس الأمن»، وأكد أن أنشطة القوات الدولية تنسّق مع الجيش اللبناني.

إلى ذلك، أوضح أن «مجموعة من الرجال بملابس مدنية أوقفت صباح أمس جنود حفظ السلام التابعين لليونيفيل في بلدة ياطر، أثناء قيامهم بدورية مخطط لها بالتنسيق مع الجيش».

إلا أنه أشار إلى أن «جنود حفظ السلام تمكنوا من مواصلة طريقهم بعد حوالي ثلاثين دقيقة»، نافيا أن يكون أي أحد قد شهر سلاحه بوجه جنود حفظ السلام.

وكان اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم بين إسرائيل والسلطات اللبنانية بوساطة أميركية ودخل حيز التنفيذ في 27 نوفمبر الماضي (2024)، نص على انتشار الجيش في الجنوب اللبناني وانسحاب حزب الله إلى شمال نهر الليطاني، وتفكيك مواقعه وتسليم سلاحه.

فيما أنيطت مهمة مراقبة تنفيذ هذا الاتفاق إلى لجنة مشتركة واليونيفل.

يشار إلى أن قوات حفظ السلام العاملة في لبنان تتألف من 10,000 جندي من 46 دولة، مهمتهم مؤازرة الجيش ومراقبة الانتهاكات سواء من جانب إسرائيل أو من تبقى من حزب الله في الجنوب.

الدبيبة يدعو إلى انتخابات مباشرة لإنهاء الانقسام في ليبيا

«وكالات» : دعا رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة الثلاثاء إلى التوجه الفوري نحو الانتخابات العامة، ورفض ما وصفه بـ«خلق مراحل انتقالية جديدة» تهدف إلى التمديد للمؤسسات الحالية، مشددا على أن حكومة الوحدة لن تسلّم السلطة إلا لجهة منتخبة من الشعب الليبي.

وجاءت تصريحات الدبيبة خلال اجتماع عقده في العاصمة طرابلس مع عدد من أعضاء المجلس الأعلى للدولة لبحث مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية ومسار توحيد مؤسسات الدولة، بحسب بيان صادر عن منصة «حكومتنا» الرسمية.

وأكد الدبيبة أن «رؤية حكومة الوحدة الوطنية تقوم على إنهاء المراحل الانتقالية من خلال الذهاب المباشر إلى الانتخابات»، معتبرا أن «استفتاء الشعب الليبي على المسار السياسي المطلوب هو أداة مهمة لتجاوز حالة التقاعس من قبل رئاسة مجلس النواب، وما ترتب عليها من تعطيل متعمد لعملية الانتخابات».

وعلى الصعيد الأمني، شدد الدبيبة على استمرار جهود حكومته في إنهاء كافة مظاهر التسلح خارج مؤسسات الدولة، وتعزيز دور الجيش والشرطة الرسميين، قائلا إن «ترسيخ سلطة الدولة لا يمكن أن يتم إلا من خلال تعاون مختلف المؤسسات السياسية والأمنية لحفظ الأمن وتحقيق تطلعات المواطنين في الاستقرار والعدالة».

وتأتي هذه التصريحات بعد أسبوع من توتر أمني في العاصمة طرابلس، شهد اشتباكات مسلحة بين قوات حكومية وتشكيلات عسكرية، إلى جانب مظاهرات متباينة بين مؤيدين ومعارضين للحكومة.

حملة أمنية في درعا بجنوب سوريا لجمع السلاح وملاحقة المطلوبين

الحملة تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في مدينة جاسم

«وكالات» : أعلنت قوى الأمن الداخلي في محافظة درعا بجنوب سوريا -أمس الأربعاء- عن إطلاق حملة أمنية في مدينة جاسم الواقعة في الريف الشمالي للمحافظة، تستهدف جمع السلاح العشوائي المنتشر في المنطقة وملاحقة المطلوبين والخارجين عن القانون.

وقال المكتب الإعلامي لمحافظة درعا -في بيـــان- إن الحملة تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المدينة، والحد من ظاهرة انتشار السلاح غير المرخص، مشيرا إلى أن العمليات الأمنية ستشمل حملات دهم وتوقيفات بحق المطلوبين للأجهزة القضائية والأمنية.

وتأتي هذه الحملة بعد يوم واحد فقط من إعلان مديرية الأمن الداخلي في المحافظة تنفيذ حملات دهم لمخازن أسلحة في مدينة نوى بريـــف درعا الغربي، حيث ضبطت خلالها كميات من الأســـلحة المتوسطة والخفيفة، في إطار جهود الدولة الرامية إلى «حصر السلاح بيد الدولة» ومنع استخدامه في النزاعات الفردية والعشائرية.

وفي السادس من مارس الماضي، شهدت منطقة الساحل السوري توترا أمنيا على وقع هجمات منسقة لفلول نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد ضد دوريات وحواجز أمنية، مما أوقع قتلى وجرحى.

وإثر ذلك، استنفرت قوى الأمن والجيش ونفذت عمليات تمشيط ومطاردة للفلول في مناطق عدة بسوريا.

وفي الثامن من ديسمبر 2024، بسطت فصائل سورية سيطرتها على دمشق بعد مدن أخرى، منهية 61 عاما من نظام حزب البعث، و53 سنة من حكم عائلة الأسد.

وفي 29 يناير الماضي، أعلنت الإدارة السورية تعيين أحمد الشرع رئيسا للبلاد بالمرحلة الانتقالية، بجانب قرارات أخرى منها حل الفصائل المسلحة والأجهزة الأمنية القائمة بالعهد السابق، ومجلس الشعب (البرلمان) وحزب البعث، وإلغاء العمل بالدستور.

إيران : قد نسمح بزيارة مفتشين أمريكيين من الوكالة الذرية

«وكالات» : أعلنـــت إيران اليوم، أنها قد تسمح لمفتشين أميركيين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة منشآتها إن تم التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة.

وقال رئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية محمد إسلامي «من الطبيعي ألا يُســـمح لمفتشين مـــن دول معادية بالدخول، ولكن إن تمّ التوصل إلى اتفاق نووي، فقد نسمح لمفتشين أمريكيين عاملين لدى الوكالة الذرية بزيارة مواقعنا النووية».

ومن المتوقع، أن تعقد طهران وواشنطن جولة سادسة من المحادثات في البرنامج النووي الإيراني مـــع توقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب «أخبارا سارة» بشأن المفاوضات التي تتوسط فيها سلطنة عمان.

وعن مطالب الغرب بوقف التخصيب، قال إسلامي إنه «أســـاس وركيزة الصناعة النووية في الـــبلاد، فكأنما يُسمح لمؤسسة ما بامتلاك شبكة كهرباء، لكن لا يُسمح لك بإنشاء محطة للطاقة» تغذي تلك الشبكة.

وقبل أيام، كشـــف وزير الخارجيـــة الإيراني عباس عراقجـــي، أن بلاده تدرس مقترحا من ســـلطنة عمان يهدف إلى إزالة العقبات أمام المفاوضات غير المباشرة مع واشنطن.

أحد الخبراء الإيرانيين في منشأة نطنز جنوبي طهران

واستضافت روما -يوم الجمعة الماضي- الجولة الخامسة من المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني التي تتوسط فيها سلطنة عُمان، والتي بدأت أولى جولاتها في مسقط يوم 12 أبريل الماضي.

وتعد هـــذه المحادثات أرفع مستوى للتواصل بين البلدين منذ الاتفاق الدولي المبرم مع طهران عام 2015 بشأن برنامجها النووي، الذي انسحبت منه الولايات المتحدة عام 2018 في الولاية الأولى للرئيس ترامب.

وعقب ذلك، أعاد ترامب فرض عقوبات على إيران، في إطار سياسة «الضغوط القصوى»، ويسعى حاليا إلى التفاوض على اتفاق جديد مع طهران التي تأمل رفع عقوبات مفروضة عليها تخنق اقتصادها، لكن مســـألة تخصيب اليورانيوم ستكون النقطة الخلافية الرئيســـية في المحادثات.

مقتل 8 مسلحين مناهضين للإرهاب في نيجيريا

«وكالات» : قُتـــل 8 عناصر في ميليشيا تؤازر الجيش النيجيري في قتاله ضد الإرهابيين بانفجار لغم في شمال شرق نيجيريا، بحسب ما أفادت مصادر محلية.

وأوضحت المصادر أن عناصر الميليشـــيا كانـــوا عائدين من مايدوغـــوري، عاصمـــة ولاية بورنو، بعدما صدّوا هجوماً ليلياً شنه مجموعة من الإرهابيين على قاعدة عسكرية في بلدة مارتي التي سبق أن تعرّضت لهجوم مماثل قبل أسبوعين.

وقـــال باباكورا كولـــو، زعيم الميليشيا المناهضة للإرهابيين في المنطقة: «انفجر لغم بمركبتهم أثناء مرورها بين بلدتي مارتي وديكوا قرابة الساعة الثانية عصراً، ممّا أسفر عن مقتل جميع ركابها الثمانية على الفور».

وفي 13 مايو هاجم مقاتلون من تنظيم داعش الإرهابي في غرب أفريقيا القاعدة نفســـها، مما أسفر عن مقتل 4 جنود واستيلاء المهاجمين على أسلحة وإضرامهم النار في جزء من الثكنة.

جنود من الجيش في نيجيريا

ويومها اضطر سكّان المنطقة للفرار إلى ديكوا الواقعة على بعد 38 كيلومتراً من الثكنة.

من جهته، قال إبراهيم ليمان القيادي في الميليشيا نفسها، إن القتلى الـ8 ينتمون إلى مجموعة دفاع ذاتي بقيت في مارتي لمساعدة الجيش في تأمين المدينة بعد عودة مئات النازحين إليها.

من جانبه، أعلن الجيش النيجيري، الثلاثاء، أنه صدّ محاولة «تسلّل» إرهابية إلى قاعدة مارتي، مؤكداً أنه قتل بضربات جوية عدداً من المهاجمين أثناء محاولتهم الفرار، بينما قتل اثنان من عناصره في الهجوم.

وفي الأشهر الأخيرة، كثّفت جماعتا تنظيم داعش في غرب أفريقيا وبوكو حرام الإرهابيتين هجماتهما على المدنيين والقواعد العســـكرية في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي.

وولاية بورنو هي معقل جماعة بوكو حرام التـــي أدّى تمرّدها المستمر منذ 15 عاماً إلى سقوط أكثر من 40 ألـــف قتيل ونزوح مليوني شخص في هذه المنطقة الواقعة في أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان.

وامتدت أعمال العنف الإرهابية التـــي اندلعت عـــام 2009 في مايدوغوري، إلى النيجر وتشـــاد والكاميرون المجاورة.

الأمم المتحدة : تكلفة الكوارث الطبيعية 10 أضعاف التقديرات السابقة

«وكالات» : قالـــت الأمـــم المتحدة إن التكلفة الحقيقية التي تتكبدها دول العالم جراء الكوارث الطبيعية تعادل 10 أضعاف التقديرات السابقة، وتناهز 2.3 تريليون دولار.

وأوضحت المنظمة الدولية، في تقرير صدر الثلاثاء عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، أن تصاعد فواتير هذه الكوارث يؤثر بشكل واسع على الرعاية الصحية والإســـكان والتعليم وفرص العمل.

وقالت رئيسة قسم تحليل المخاطر العالميـــة في المكتب جينتي كيرش وود إن التقديرات السابقة لتكلفة هذه الكوارث -من زلازل وانهيارات أرضية وفيضانات- والتي تناهز 200 مليار دولار سنويا تمثل فقط «جزءا صغيرا مـــن التكلفة الحقيقية».

وبيّنت كيرش وود أن التكلفة الحقيقية أقرب إلى 2.3 تريليون دولار، محذرة من أن العالم «يقلل بشكل مزمن من تقدير وحساب تأثير الكوارث» على التنمية المستدامة.

وأشار التقرير إلى أن الشخص المولود في عـــام 1990 لديه احتمال بنسبة 63 في المئة أن يشهد في حياته فيضانا كارثيا مرة كل قرن، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 86 في المئة لدى الشخص المولود في 2025.

وشـــددت كيرش وود على أن هذه الأحـــداث تؤثر على الجميع، وأن كلفة الظواهر الجوية المتطرفة لا تقتصر على تـــدمير البنية التحتية، بل تشمل فقدان سنوات من الصحـــة والتعليم والفرص الاقتصادية.

كما أشـــار التقرير إلى أن الخسائر المالية الناتجة عن الكوارث تضاعفت خلال 20 سنة.

وتم تهـــجير 240 مليون شخص داخليا بسبب الكوارث بين عامـــي 2014 و2023، وسجّلت الهند وبنغلاديش وباكستان أرقاما تراوحت بين 10 و30 مليونا في كل منها.